قراءة في كتاب:

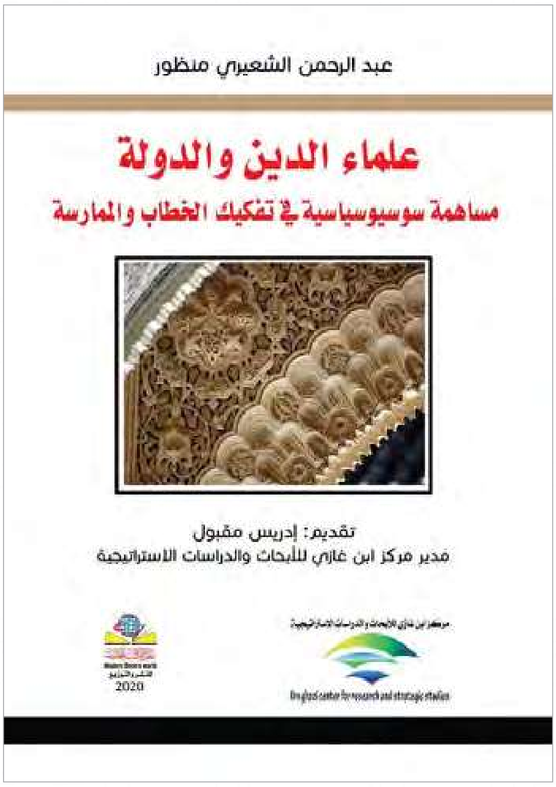
«علماء الدين والدولة مساهمة سوسيو سياسية في تفكيك الخطاب والممارسة»

د. عبد الرحمن الشعيري منظور

Review of *Scholars of Religion and State: A Sociopolitical Contribution to the Deconstruction of their Discourse and Practice* *by Abdorrahman Shouairi Mandhour*

عرض وتقديم: ذ. إسماعيل برو[1]

مقدمة:



دائما ما كانت الأمم والشعوب مدينة لعلمائها، الذين يمثلون نخبة صفوتها وطليعتها، بما بذلوه من جهود وعطاءات تعود على أفراد الأمة بالنفع العميم، وفي ديننا الإسلامي مكانة العلماء محفوظة فهم ورثة الانبياء، كما أن القرآن الكريم أقرّ مسؤوليتهم المعنوية في تبليغ وتبيان علمهم للناس أجمعين، حكاما ومحكومين.

قال الله تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيِّنُنه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنًا قليلاً فبئس ما يشترون﴾، (آل عمران:187) مكانة اعتبارية جعلت منهم ركيزة داخل المجتمعات الإسلامية، وفي مجتمعنا المغربي وبعمقه التاريخي، ظلت هذه المكانة بارزة، «نظرا للعمق الديني المشكل لكيان المجتمع والدولة بالمغرب»[2]. وإن المتأمل في طبيعة حضور

(1)باحث في سلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان - المغرب.

(2) الشعيري منظور، عبد الرحمن، علماء الدين والدولة مساهمة سوسيو سياسية في تفكيك الخطاب والممارسة، عالم كتب الحديث، إربد، ط1، 2020، ص 14.

العلماء في التجربة المغربية، تسترعي اهتمامه التنوع الحاصل داخل نخبة علماء الدين، سواء في الخطاب أو في الممارسة...

في هذا السياق برز للوجود نتاج علمي رصين، تحت عنوان «علماء الدين والدولة، مساهمة سوسيو سياسية في تفكيك الخطاب والممارسة » للدكتور عبد الرحمن الشعيري منظور، من تقديم الدكتور إدريس مقبول مدير مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، عن دار النشر: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع بإربد، الأردن. سنة النشر: 2020، في طبعته الأولى. وأصل الكتاب أطروحة في العلوم السياسية، تقدم بها الباحث لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة عبد المالك السعدي.

صاحب الكتاب:

المؤلف: عبد الرحمن الشعيري منظور دكتور باحث في العلوم السياسية، له عدة دراسات وأبحاث ومقالات منشورة في مجلات ودوريات علمية، شارك في عدة مؤتمرات أكاديمية وطنية ودولية. أسهم في تأليف كتب جماعية منها:

- كتاب؛ المسألة الدينية ومسارات التحول السياسية والاجتماعية في الدول المغاربية، منشورات مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت 2017

-التعليم الديني بالمغرب؛ تشخيص واستشراف، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط 2016 وآخرها إسهامه بورقة بحثية حول «المؤسسة الدينية المغربية وأزمة كورونا» ضمن الكتاب الجماعي الصادر قبل يومين عن المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات بعنوان «جائحة كورونا والمجتمع المغربي، فعالية التدخلات وسؤال المآلات» يونيو 2020.

كما أن الباحث مهتم بقضايا الشأن الديني والتحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للحركة الإسلامية والفكر السياسي الإسلامي.

محتويات الكتاب:

احتوى الكتاب على ثمانية فصول منتظمة في قسمين مع تقديم وخاتمة، ذكر الباحث في المقدمة أهمية الدراسة وإطارها الزمني ثم طرح إشكالية الدراسة وفرضياتها وكذا المناهج المعتمدة والتقنيات المنتهجة مع خطة الكتاب.

في القسم الأول: استعرض الباحث سياق نشأة نخبة علماء الدين في الإسلام، ثم عرّج على تطور مركزها السياسي في المغرب المعاصر في ظل التحولات التي طالت مؤسسات تكوينها

في التعليم الديني، وكذا اختلاف تمثل الفاعلين الدينيين والسياسيين لوظيفتها في المجتمع والدولة، مع التطرق لتباين السلوك السياسي للعلماء المغاربة، والكشف عن إكراهات موقعهم الاعتباري الراهن في علاقته بالتشريع والمأسسة والمال والحضور التمثيلي والمجتمعي في النسق السياسي المغربي.

أما القسم الثاني: تناول فيه الكاتب واقع التأثير السياسي والرمزي للعلماء، وأفق إسهامهم الديني في دعم مسار التحول الديمقراطي بالبلاد، مع استحضاره للمخاض العسير الذي تعيشه نخبة علماء الدين في الدولة الوطنية الحديثة بفعل تراكم تحولات تدبير الدين والسياسة في عهد الملك محمد السادس، التي ساهمت في ترسيخ تصنيفهم السياسي إلى نوعين: «سلطان العلماء» أو «عالم السلطان».

قبل أن يختم الباحث بدراسة حول دوران نخبة العلماء، في علاقتها السوسيوسياسية بمتطلبات التحديث، وأفق إسهامهم في إنجاح عملية التحول الديمقراطي المأمول، لذا توقف الكاتب مليّا على تعسر عملية تجديد نخبتهم سواء منها الرسمية أو الشعبية، مع مطالبته بضرورة انتقالها إلى مرحلة السلاسة والدمقرطة في ظل نسق سياسي إدماجي، يكون من أبرز ملامحه الاعتراف السياسي بدور العلماء في التعضيد الديني والثقافي للدولة المدنية الديمقراطية.

هدف الكتاب وغايته:

إن المؤلف عبد الرحمن منظور يرمي في كتابه إلى دراسة نخبة العلماء في النسق السياسي المغربي في حقبة زمنية تمتد من سنة 1999 إلى سنة 2013؛ وفق دراسة أكاديمية صارمة، متتبعا اختلاف الموقع السياسي لنخبة العلماء وتنوع فعلهم الديني وحضورهم السوسيوسياسي في الدولة الوطنية الحديثة، وذلك عبر الكشف عن مدى تأثير هذا الحضور في الحياة السياسية والنقاش العمومي في المغرب الراهن؟

وقد استمدت الأطروحة منهجها العام من معين نظريات علم الاجتماع السياسي، من خلال توسل الباحث بالمنهج النسقي كمنهج أساسي لدراسة مركز وفعالية نخبة العلماء. كما انفتحت على أدبيات علم الاجتماع الديني وبالأخص في تحديد مفاهيم « الدين» و«النخبة الدينية ووظائفها».

أهم قضايا الكتاب:

وقف الباحث في بداية كتابه عند مفهوم النخبة الدينية معرّجا على خصائصها وتكوينها وتمثلات حضورها بمقاربة تأصيلية مستوقفا عند نخبة العلماء؛ وعن دور المؤسسات الرسمية في صناعة العلماء، كما كشف عن طبيعة حضور العلماء في الأجندة الملكية وخطابها الديني، وفي مراسيم البيعة، والدروس الحسنية، وكذا في أدبيات الخطاب السياسي الحزبي.

العلماء بالمغرب، صراع المأسسة والسياسة:

إن المتتبع لفعل النخبة الدينية وبالخصوص العلماء، يلحظ أن هناك تعددية، واختلاف، وتباين في الرؤى والمواقف، رغم المظاهر العامة التي توحي بأن النخبة الدينية في المغرب موحدة في رؤيتها الدينية العامة لثلاثية: العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف الجنيدي

هذا التباين أدى حسب الباحث: «إلى فرز فئوي بين نخبة العلماء، بين من اختاروا الاندماج في مسار الفعل الديني المؤسساتي ضمن بنية الدولة ومن فضلوا المحافظة على مسافة نقدية نسبية، أو تامة مع نمط الإسلام الرسمي، من خلال الاشتغال في الحقل الديني المضاد أو «مجال الدعوة» عبر منهجية تبوئ الزعامة الدينية الحركية في «التنظيم» أو القيادة الفردية للأنصار والأتباع»[1]

كما لاحظ الباحث أن التحولات السوسيوسياسية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال أدت إلى تراجع كبير في التأثير السياسي للمؤسسات التقليدية، المؤطرة للمجتمع مثل القبائل و الزوايا، لصالح تعاظم الدور التمثيلي والتأطيري لمؤسسات الدولة الحديثة، كالإدارة والأحزاب السياسية والنقابات العمالية ثم الحركات الإسلامية فيما بعد، وهو ما أفرز حسب الباحث «تحولا في نمط الارتباط التنظيمي لدى مختلف العلماء الحركيين، الذي أصبح معظمهم ينتمي سياسيا للجماعات الإسلامية، لحاجتهم لإطار تنظيمي يدافع عنهم، ويسمع صوتهم ومواقفهم في الحياة السياسية».

العلماء والتباين الطبقي:

يرى الدكتور عبد الرحمن الشعيري منظور أن «من المؤشرات الجليّة على قوة التباين السوسيولوجي والطبقي بين شرائح نخبة علماء الدين المغاربة، والدالة على عدم تجانس وضعها الاقتصادي ومسلكياتها السياسية، نجد مؤشر علاقتهم بالتمويل العمومي لفعلهم

(1) منظور علماء الدين والدولة، م س، ص 149.

الديني في المجتمع، الذي ترتبط الاستفادة منه بمعياري الولاء السياسي للحكم، والاندماج القانوني والمؤسساتي في الحقل الديني الرسمي»[1]

ودائما ما كانت الامتيازات المالية الممنوحة طيلة التاريخ الديني والسياسي المغربي، إحدى أهم آليات السلطات السياسية الحاكمة لاستقطاب النخب العالمة، وإدخالها في الصف الرسمي لتكون صوتا يتغنى بمشروعية الحاكم وسلطته، وقد استدل الباحث بنموذج من التاريخ واضح في هذا السياق منها ما كان يقوم به السلاطين الموحدون من إجزال العطاء لمن يخدمهم ويخلص لهم من العلماء، الذين يتقاضون بالإضافة إلى رواتبهم مقابل وظائفهم، كان البعض منهم يحصل على ما يفوق ذلك كمكافآت من السلطة على خدمات أو مواقف[2]

بينما يبقى الوضع المالي للعالم المستقل في الحقل الديني المضاد مرتبطا بذمته الشخصية وكسبه لقوت يومه، أو في الدعم المقدم له من قبل مؤسسة «الْجْماعة» كمكافأة عن قيامه بمهام التأطير الديني بالمساجد والزوايا ومؤسسات التعليم العتيق حسب صاحب الكتاب.

هيكلة الحقل الديني:

يرى الدكتور منظور أن مجال الفعل الديني المستقل للعلماء المغاربة تراجع في هامش حريته ومبادرته مع شروع الدولة في التنزيل الفعلي لمخطط إعادة هيكلة الحقل الديني سنة 2004، فقد اتجهت السلطة السياسية والدينية إلى تشديد الرقابة على الخطاب الديني للعلماء رامية بهذه الاستراتيجية بشكل واضح إلى:

إضعاف المجال المستقل للفعل الديني للعلماء، بغية تغييبه مطلقا. لفسح المجال أمام الفعل الإداري للمؤسسة الدينية بالمجتمع..

ضبط وتنظيم الحياة الدينية للمغاربة في علاقتها بمجال الفتوى، خاصة المتعلق منها بالشأن السياسي، من خلال تحييدها عن الفاعل العلمائي المستقل، وكذا نزع طابع الاستقلالية عن مؤسسات التعليم الديني، وإدراجها في المجال المحفوظ لمؤسسة إمارة المؤمنين. وقد بيّن هذا الباحث بتفصيل عند توقفه البحثي مع السياق السياسي لاحتكار الدولة للإفتاء في المجال العام وتشدد الرقابة القانونية على التعليم العتيق من خلال إصدار القانون المنظم للتعليم العتيق عدد 01-13 سنة 2002.

(1) م ن، ص 216.

(2) المغراوي، محمد، العلماء والصلحاء بالمغرب والأندلس في عصر الموحدين، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، ص 235.

العلماء المغاربة والتحول الديمقراطي:

وهو الفصل الأخير من الكتاب، وقد برع فيه الباحث وأبان عن نظرة استشرافية، منفتحة على واقع وإكراهات العلماء، لقد رأى أن سياسة الدولة أدت إلى «إخضاع العلماء الرسميين للوصاية الإدارية المطلقة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ونهجها في الوقت نفسه لإستراتيجية التهميش الرمزي والسياسي «للعالم المستقل»، وبالتالي كانت النتيجة هي إضعاف تأثير نخبة علماء الدين في عملية الدعم الثقافي والديني لمسار التحول الديمقراطي المنشودة بالبلاد»(1).

وهذا يستوجب التطلع السياسي نحو التوظيف الإيجابي للخطاب الديني للعلماء في دعم الديمقراطية في تجلياتها المجتمعية والمؤسساتية، عبر منحهم ضمانات الاستقلال الإداري والمالي بما يكفل حقهم في ممارسة الديمقراطية عبر انتخاب ممثليهم في السلك العلمائي الأعلى، مقترحا نهج مقاربة تشاركية تقوم على إشراك العلماء في بلورة برامج دينية وثقافية واجتماعية من شأنها تحقيق الأمن الروحي للمغاربة، وذلك وفق ما يلي:

نهج تدبير ديمقراطي للحقل الديني من خلال إشراك العلماء وباقي الفاعلين الدينيين والجمعيات المدنية الفاعلة في الحقل الديني، في عملية اتخاذ القراروالتقويم. وهو ما ستكون له آثار إيجابية على ارتقاء التدبير الديني الرسمي إلى مصاف سياسية عمومية مندمجة في المناخ الديمقراطي المنشود.

ضمان استقلالية العلماء، كشرط أساسي للإبداع والاجتهاد ولتحقيق التجاوب الشعبي مع خطابهم الديني وحماسهم الوطني، وتكريس روح المسؤولية المعروفة لدى علماء المغرب، والتي تجعلهم في انضباط عقلاني وواعي للثوابت العقدية والمذهبية والوطنية للشعب المغربي.

مميزات الكتاب:

نجمل باختصار أهم مميزات الكتاب في نقط عريضة:

- الكتاب كتب بلغة جميلة سهلة، وهذا نادر في كتب السياسة وعوالمها، إذ استطاع الكاتب أن يوصل الأفكار بلغة رشيقة وأدب رفيع، جمّل الكتابة الأكاديمية، وأخرجها من قسوتها وجفائها.

(1) منظور علماء الدين والدولة، م س، ص 369.

- الكتاب احتضن أكثر من منهج، سواء المنهج التاريخي، فلسفة الدين والفقه السياسي، وهذا التركيب غير معتاد في كتب العلوم السياسية التي دائما ما تدور بين الفقه والقانون.

- حجم الكتاب وتنوع مصادره ومراجعه تنبؤ عن جهد كبير بذله المؤلف، كما يدّل على استيعاب الموضوع ومعرفة مدخلاته ومخرجاته، فنحن أمام كتاب لباحث متمكن متخصص في موضوعه.

- الباحث آمن برسالة العلماء، وأهمية العلماء ومكانتهم الاعتبارية، لا يؤمن بالحياد، ويرى «ضرورة الانتقال من الحياد إلى الفاعلية» بل يرى واجب المشاركة المدنية في الفضاء العمومي، فالكتاب أعاد الاعتبار لحضور العلماء في اهتمامات علم السياسة في المغرب.

- شخصية الكاتب حاضرة في التعليق والملاحظة والتفسير، والمقارنة. الباحث واثق من أفكاره لم يكن متعسفا بل كان منصفا، يثمن ما يستحق التثمين وينتقد ما يراه يستحق النقد.

- إن كلّ من يقرأ الكتاب لا شك سيخرج بأفكار وتصورات ومعطيات وقراءات جديدة قد تتفق أو تختلف معها.

ملاحظات على الكتاب:

- عنوان الكتاب لم يعبر بدقة عن مضامينه: «علماء الدين والدولة مساهمة سوسيو سياسية في تفكيك الخطاب والممارسة». فمعلوم أن العنوان مفتاح يسهم في توضيح دلالات النص، وبما أن أصل الكتاب هو أطروحة كان من الأجدر على الباحث أن يحتفظ بنفس عنوان بحث الأطروحة «النخبة الدينية في النسق السياسي، العلماء نموذجا 1999-2013».

- إغفال المدخل التاريخي، ولو بشكل عام بحكم أن العلاقة الراهنة التي يبحث فيها الكتاب ذات جذور تاريخية عميقة، مما أثر سلبا على تناول الموضوع؛ حتى وإن تعلق بالنسق السياسي المغربي الراهن.

- إغفال تخريج الأحاديث الواردة في متن الكتاب من مراجعها الأصلية، ولا يشفع في ذلك كون الباحث متخصصا في العلوم السياسية، خاصة وأنه أبان في كتابه عن اطلاع متميز على علوم الشريعة.

وخلاصة القول، أن الكاتب رام أمرا فتم له، ولا شك أن كتابه هذا سيسهم في إثراء وتطوير مجال البحث في العلوم السياسية، خاصة أن موضوع نخبة العلماء في النسق السياسي المغربي الراهن لم ينل حظه من البحث والدرس والكتابة العلمية.